علم اصول الفقه

معانی حرفی ۱۶-۱-۹۵ ۷۹

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

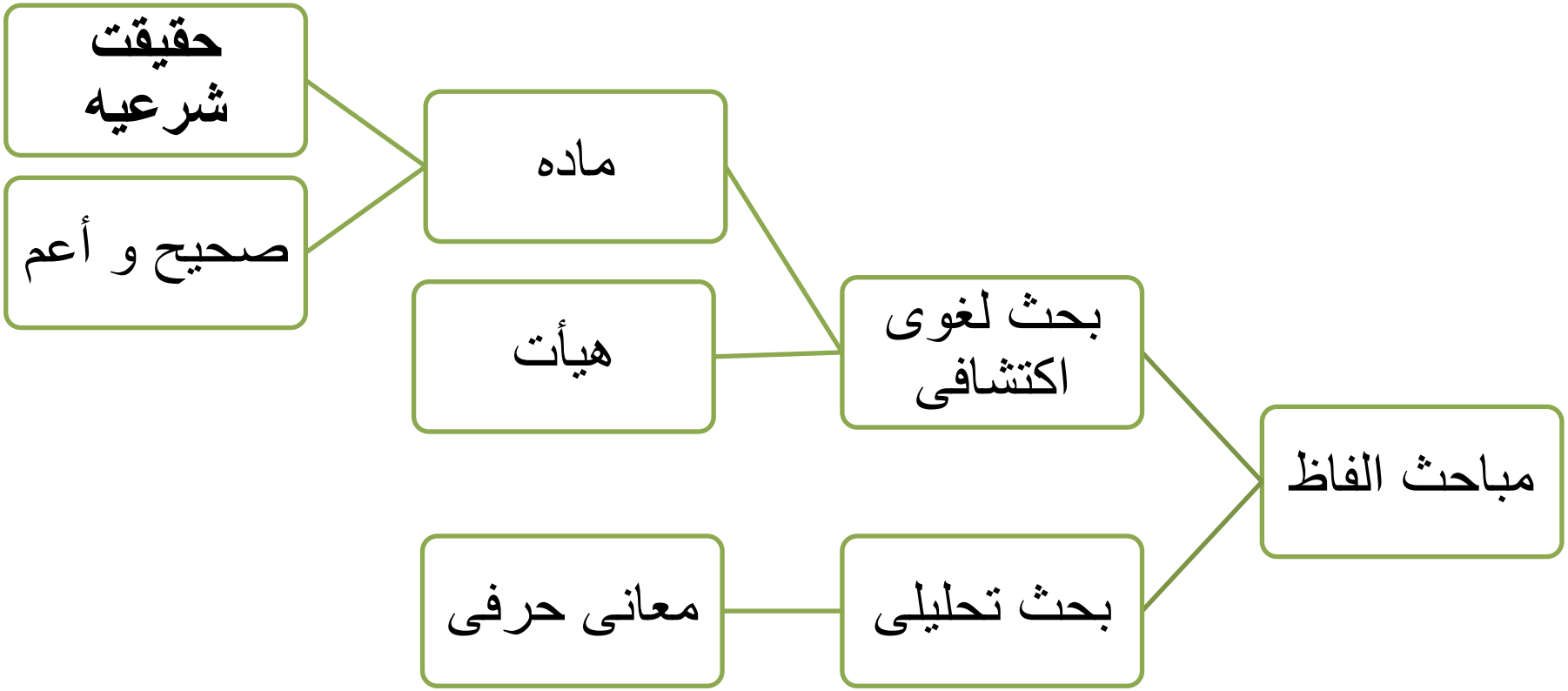

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

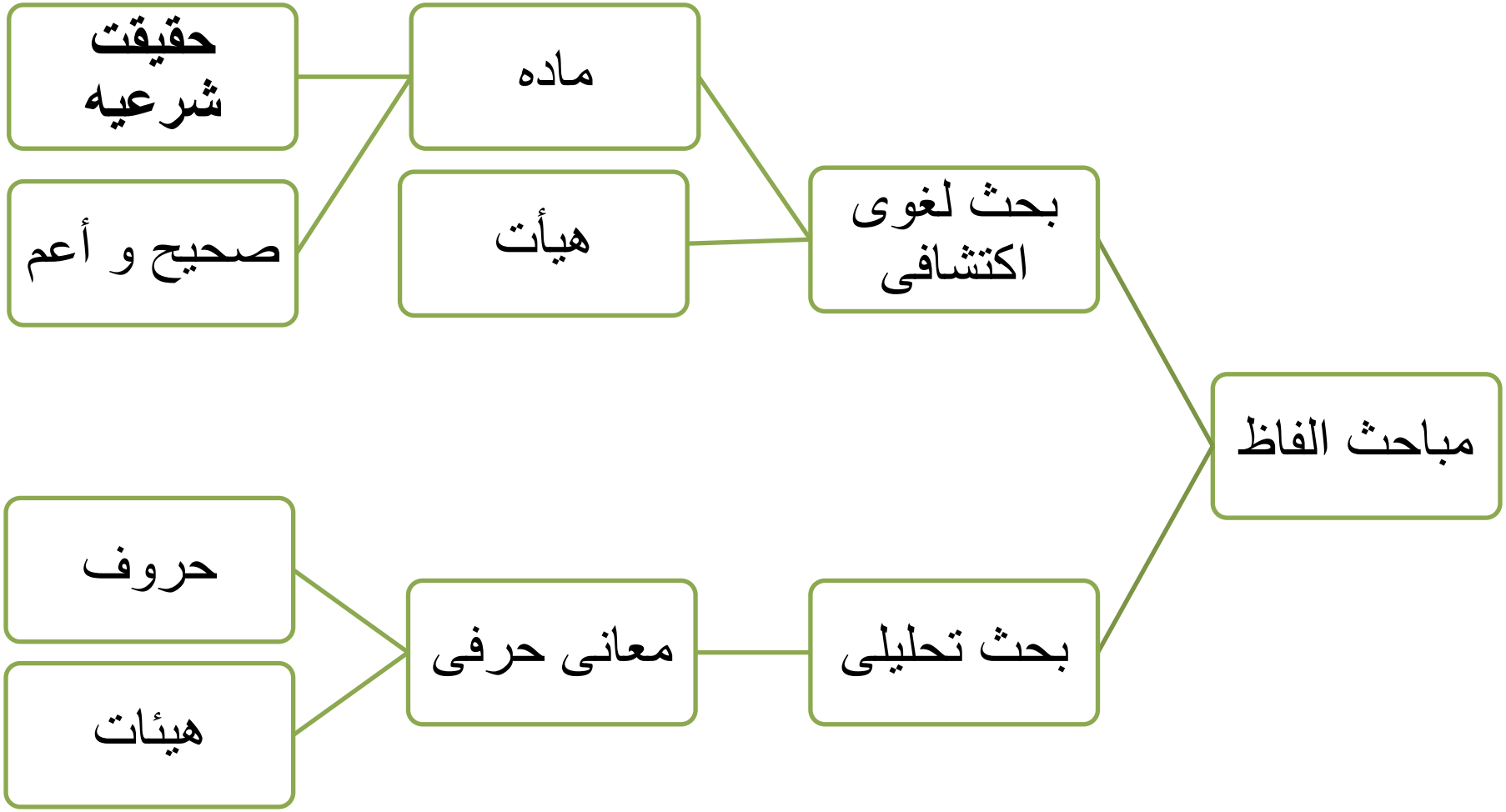

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

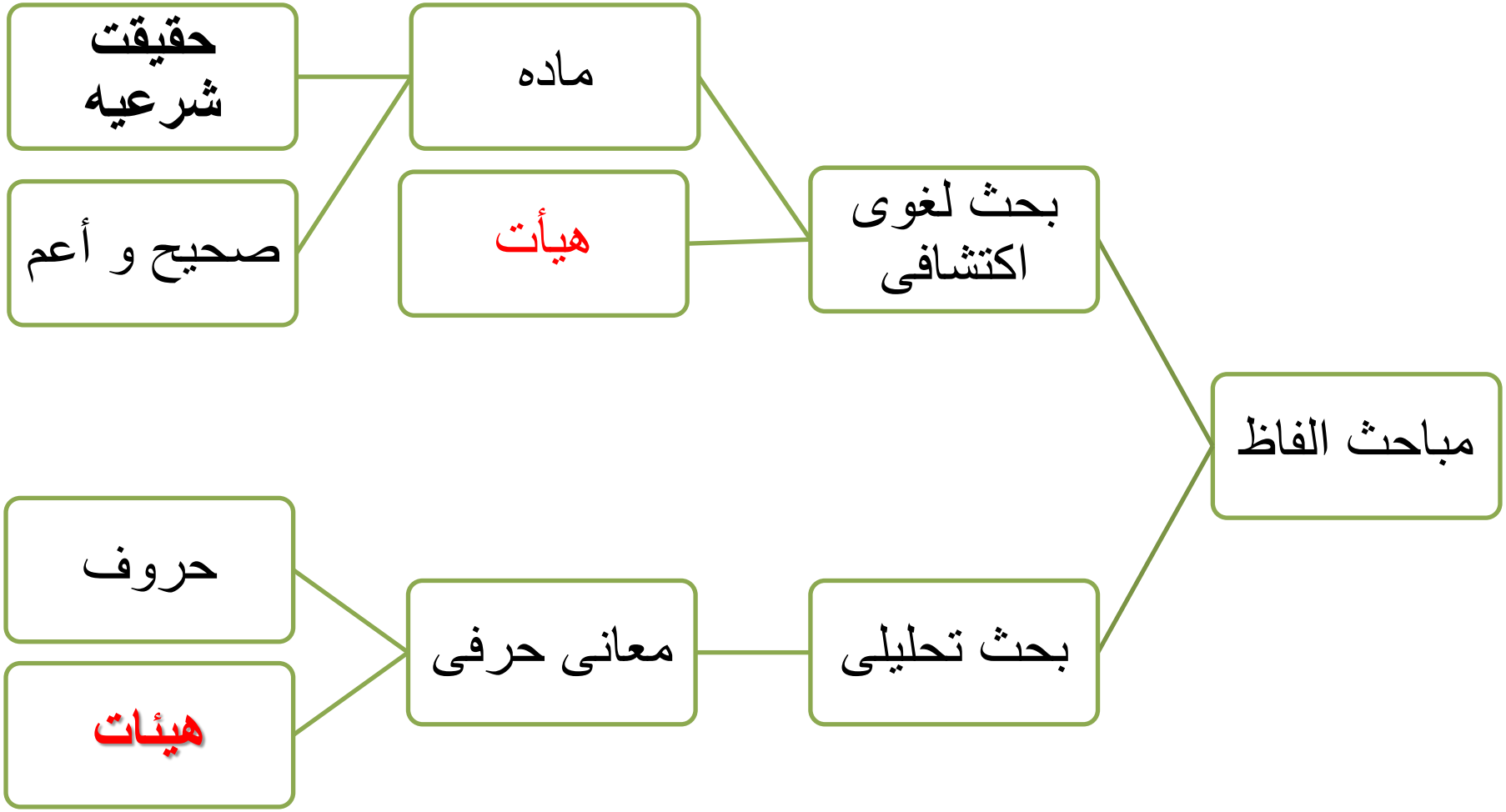

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

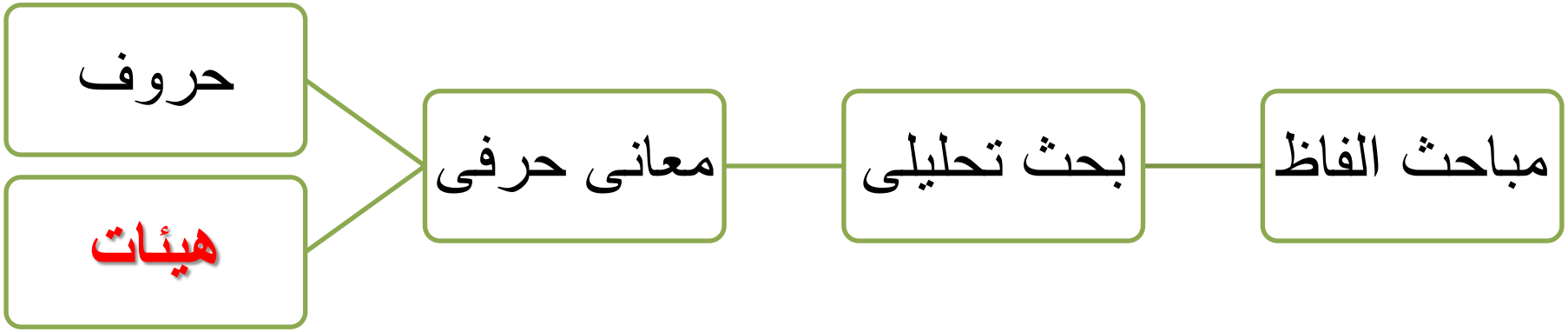

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

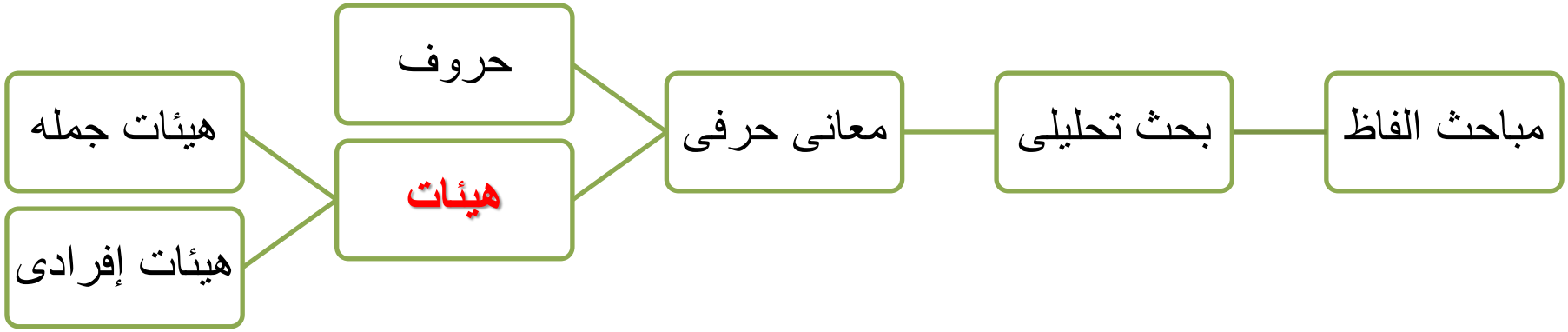

البحوث اللفظية التحليلية

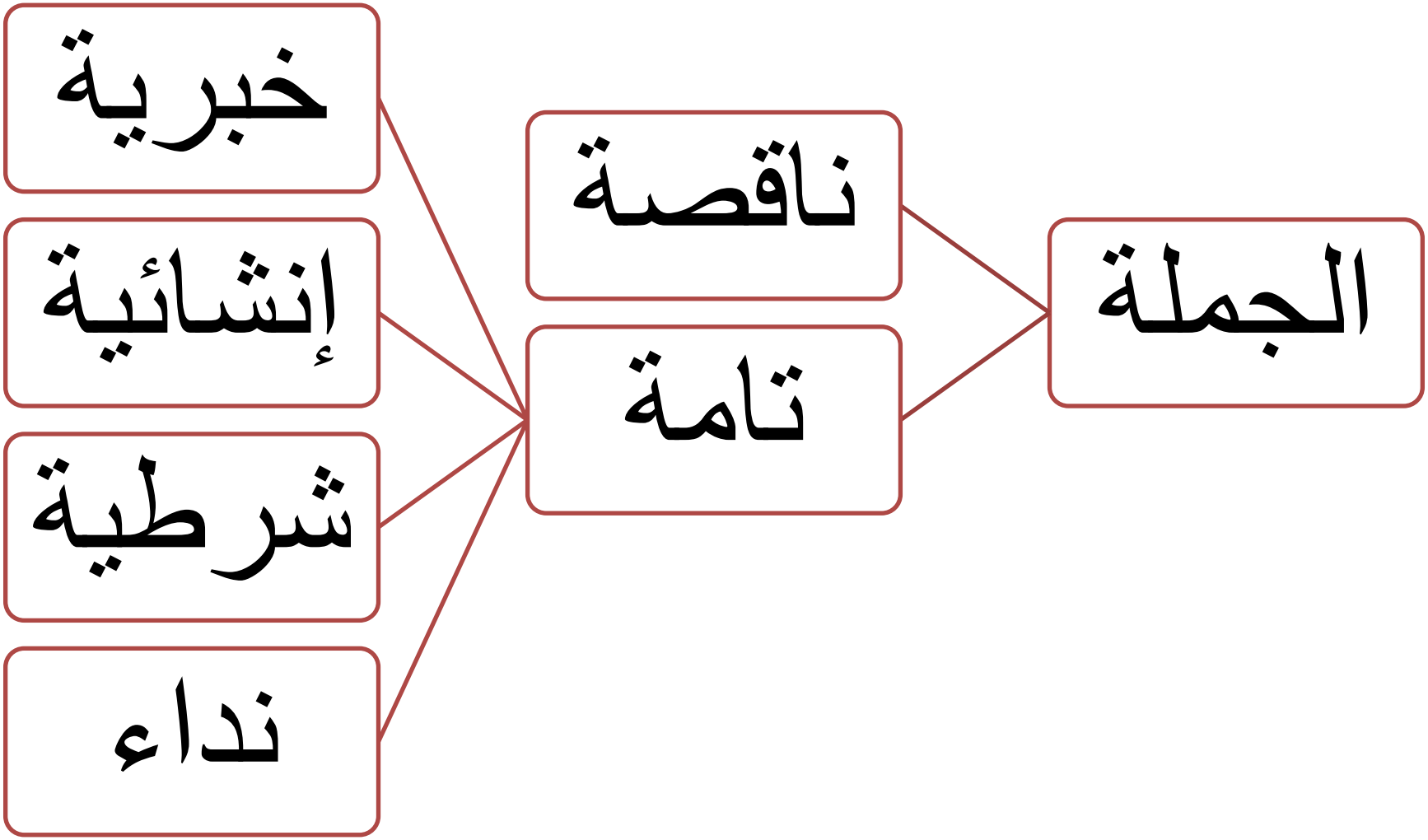

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

نظر نهایی در مورد مصدر

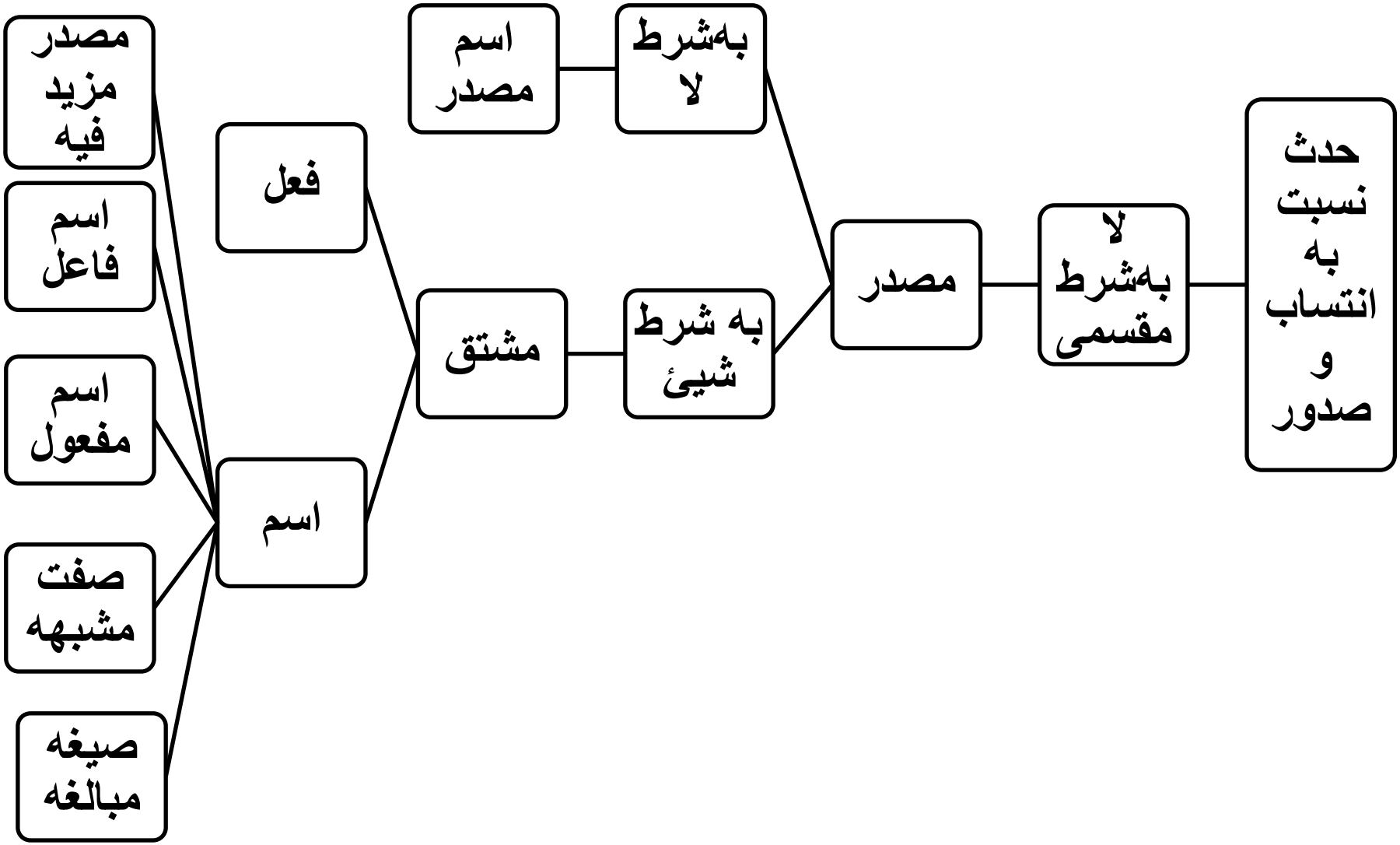

٣- كيفية الوضع فى الحروف و الهيئات

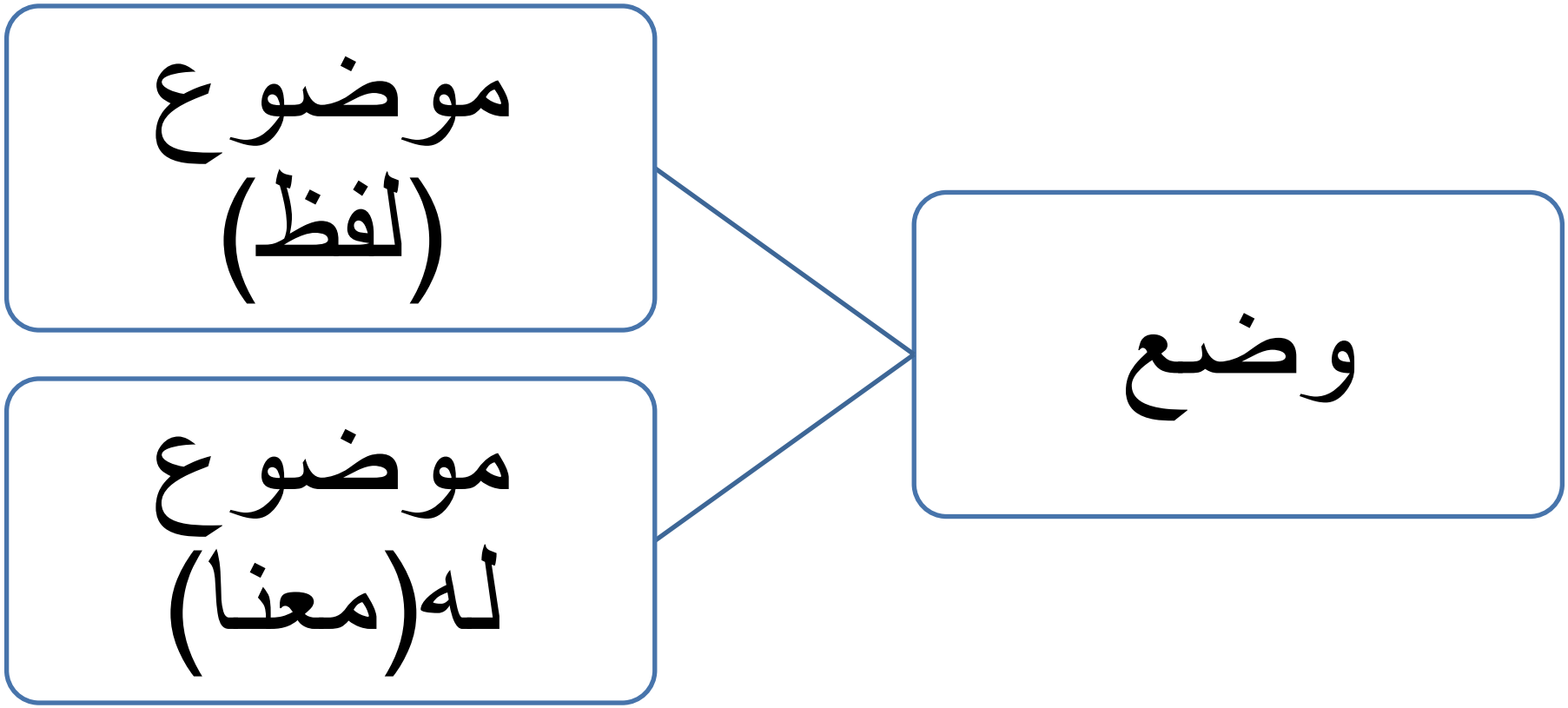

۳- کیفیة الوضع فی الحروف و الهیئات

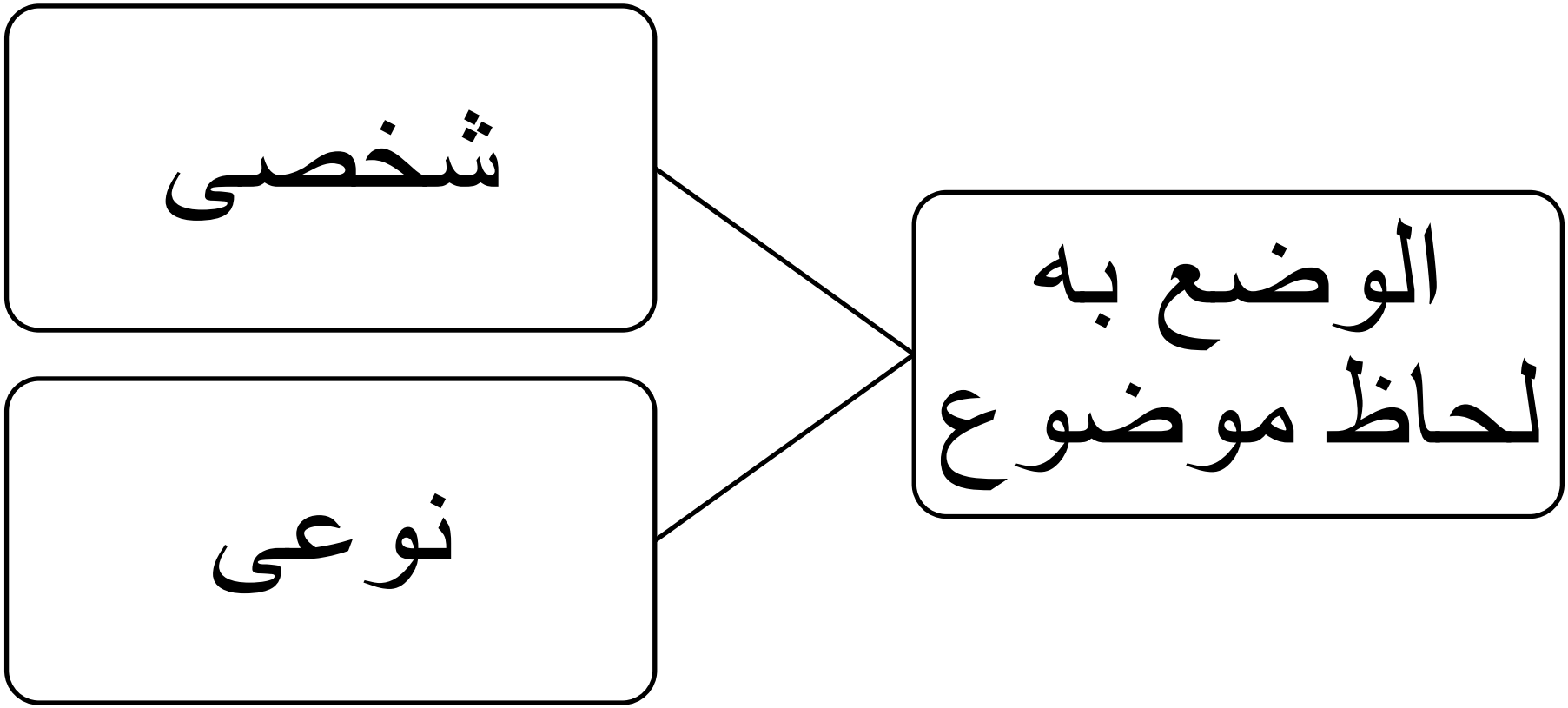

۳- کیفیة الوضع فی الحروف و الهیئات

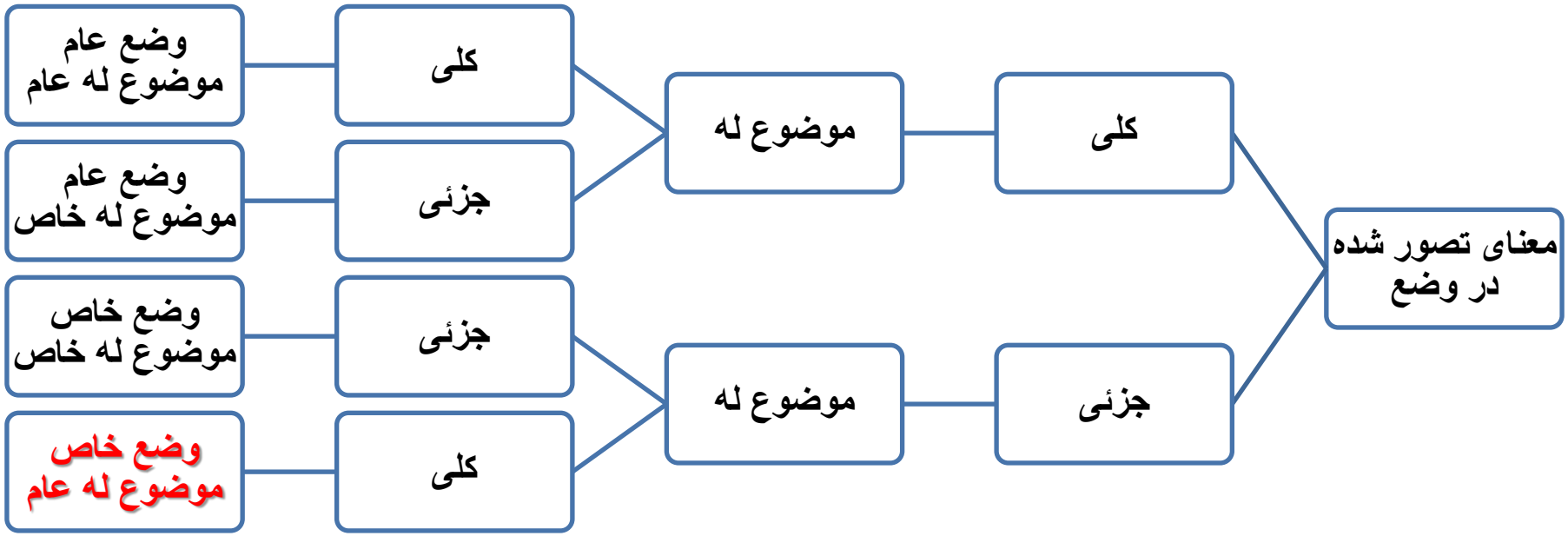

١- من ناحية المعنى الموضوع له

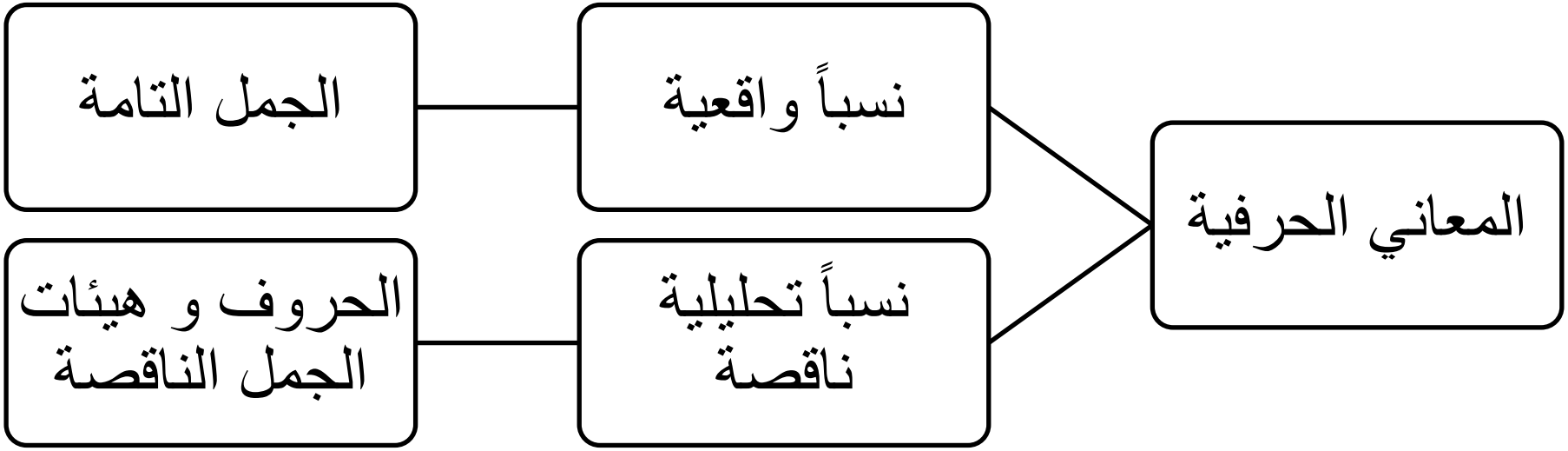

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٣٨

١- من ناحية المعنى الموضوع له

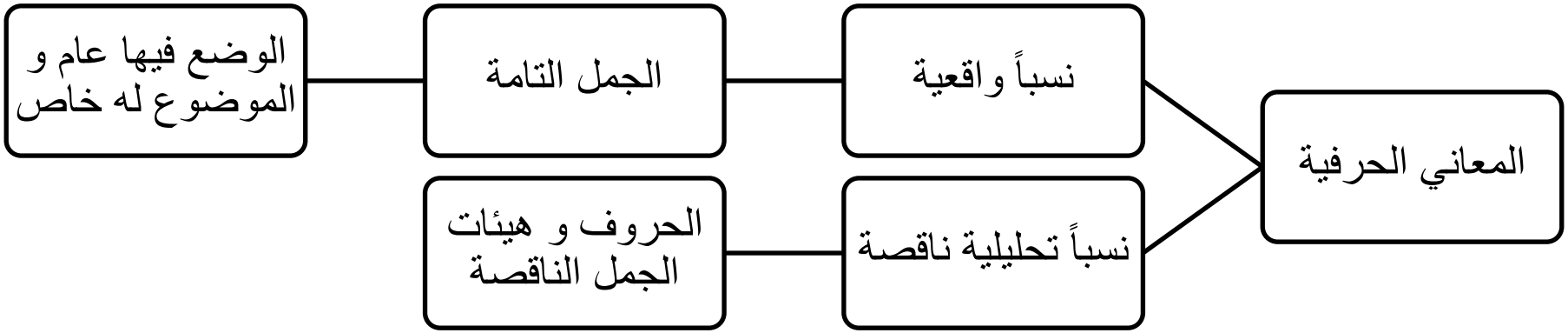

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٣٨

١- من ناحية المعنى الموضوع له

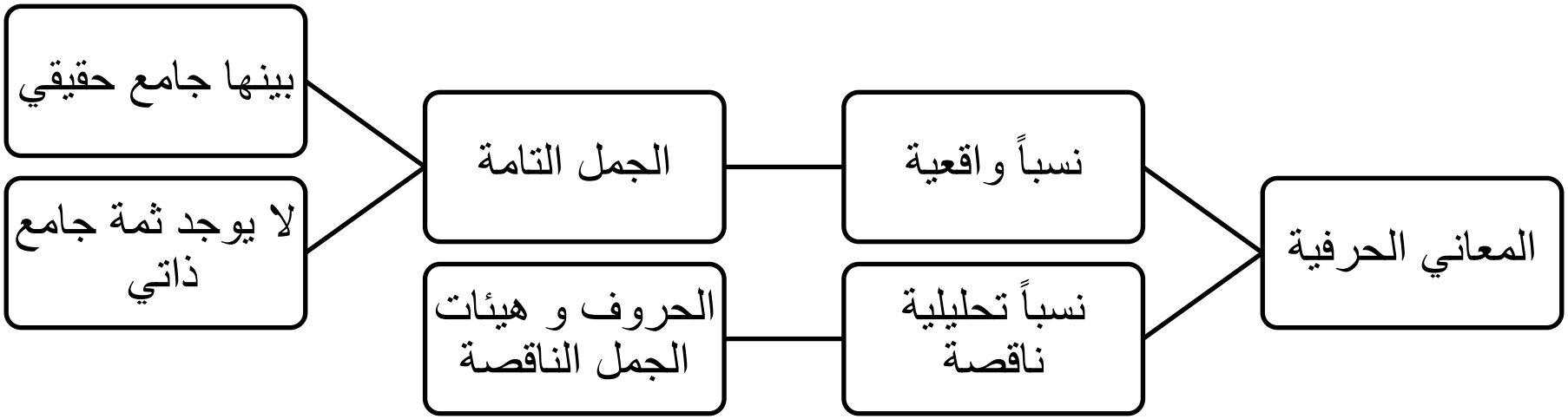

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٣٨

١- من ناحية المعنى الموضوع له

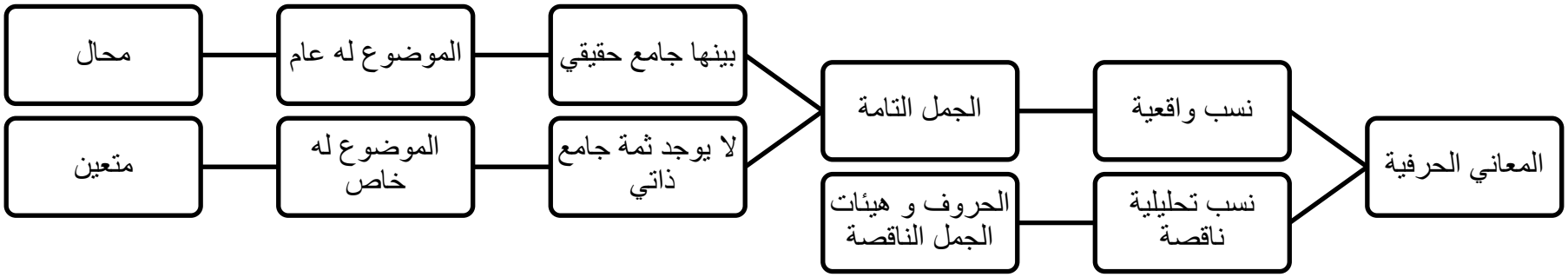

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٣٨

١- من ناحية المعنى الموضوع له

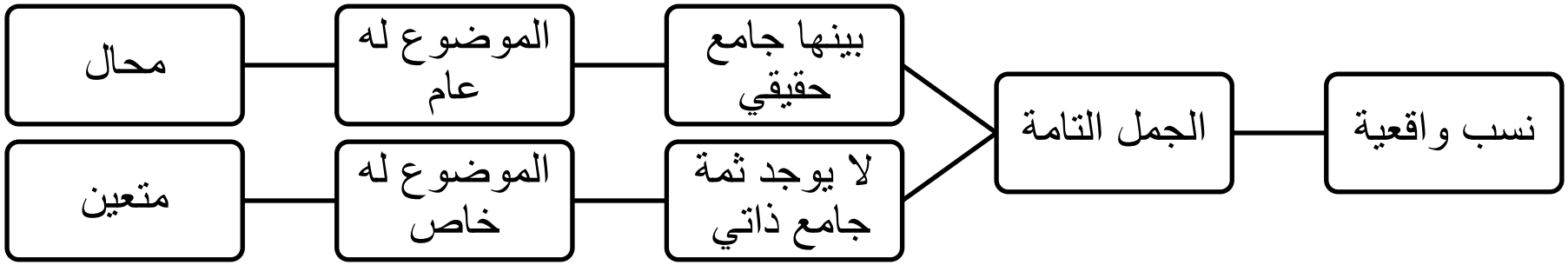

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٣٨

١- من ناحية المعنى الموضوع له

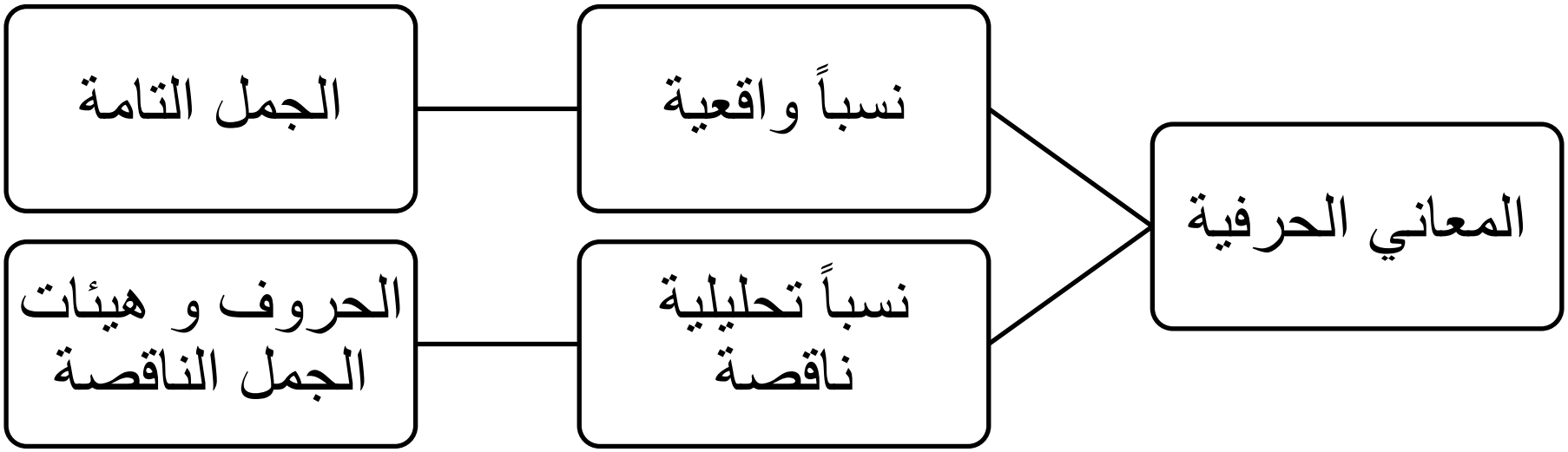

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٣٨

4- الثمرات العملية للبحث عن مفاد الحروف و الهيئات

1- رجوع القيد إلى مدلول الهيئة إمكاناً و امتناعا

2- التمسّك بإطلاق مدلول الهيئة إمكاناً و امتناعا

3- التمسّك بإطلاق الموضوع في الجملة التامة دونه في الجملة الناقصة

۴- الثمرات العملية للبحث عن مفاد الحروف و الهيئات

- ۴- الثمرات العملية للبحث عن مفاد الحروف و الهيئات
- قد فرغنا الآن من البحث التحليلى فى مداليل الحروف و الهيئـات، و علينا أن نشرح الثمرات العملية لهذا البحث و يمكـن تلخيصـها فيمـا يلى:

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۴۶

امتناع رجوع القيد إلى مدلول الهيئة

مانعية الجزئية عن التقييد

مانعية الآلية عن التقييد

۴- الثمرات العملية للبحث عن مفاد الحروف و الهيئات

- ۱- رجوع القيد إلى مدلول الهيئة إمكاناً و امتناعا
- إذا أفيد الحكم بنحو المعنى الحرفى، كما إذا دلّت عليه هيئة الأمـر، و أريد ربطه بقيد، كما فى قولنا «**إذا استطعت فحج**» فبالإمكان ثبوتاً أن يكون القيد قيداً للحكم و الوجوب و أن يكون قيداً للواجب.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۴۶

۴- الثمرات العملية للبحث عن مفاد الحروف و الهيئات

- و المتبع فی تعیین أحد الأمرین ظهور الدلیل بحسب مقام الإثبات، و لکن قد یقال بأن رجوع القید إلی مدلول الهیئة غیر معقول ثبوتاً باعتباره معنی حرفیاً و المعنی الحرفی لا یعقل تقییده فیتعیّن إرجاعه إلی مرجع آخر کمادة الأمر فی المثال
- و من هنا أنکر جماعة من الأعلام الوجوب المشروط و فرعوا ذلک علی مواقف معیّنة تجاه المعانی الحرفیة اقتضت الذهاب إلی عدم إمکان تقییدها.
- و یمکن تلخیص تلک المواقف فی الوجهین التالیین:

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۴۶

۴- الثمرات العملية للبحث عن مفاد الحروف و الهيئات

- الوجه الأول: انّ الحرف- بمعناه العام الشامل للهيئة- موضوع بالوضع العام و الموضوع له الخاصّ،
- و هذا يعني انّ مدلول الحرف جزئي و الجزئي لا يقبل التقييد لأنالتقييد انّما يطرأ على ما يكون قابلًا فى نفسه للسعة و الانطباق على واجد القيد و فاقده و هذه القابلية شأن الكلّي لا الجزئي فلا يمكن إرجاع القيد إلى مفاد الهيئة.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۴۷

۴- الثمرات العملية للبحث عن مفاد الحروف و الهيئات

- الوجه الثانى: انّ المعنى الحرفى متقوم بالآلية فى عالم اللحاظ و عدم التوجه إليه مستقلًا و التقييد يستدعى توجه الحاكم بالتقييد إلى مصبه و ملاحظته له مستقلًا لكى يقيده و هو خلف طبيعة المعنى الحرفى.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۴۷